تحدّيات الأمن الغذائي العربي في ظل التغيّر المناخي

التعاون العربي - العربي ضروري لمواجهة تحدّيات الأمن الغذائي في المنطقة العربية وتعزيز التنمية المستدامة

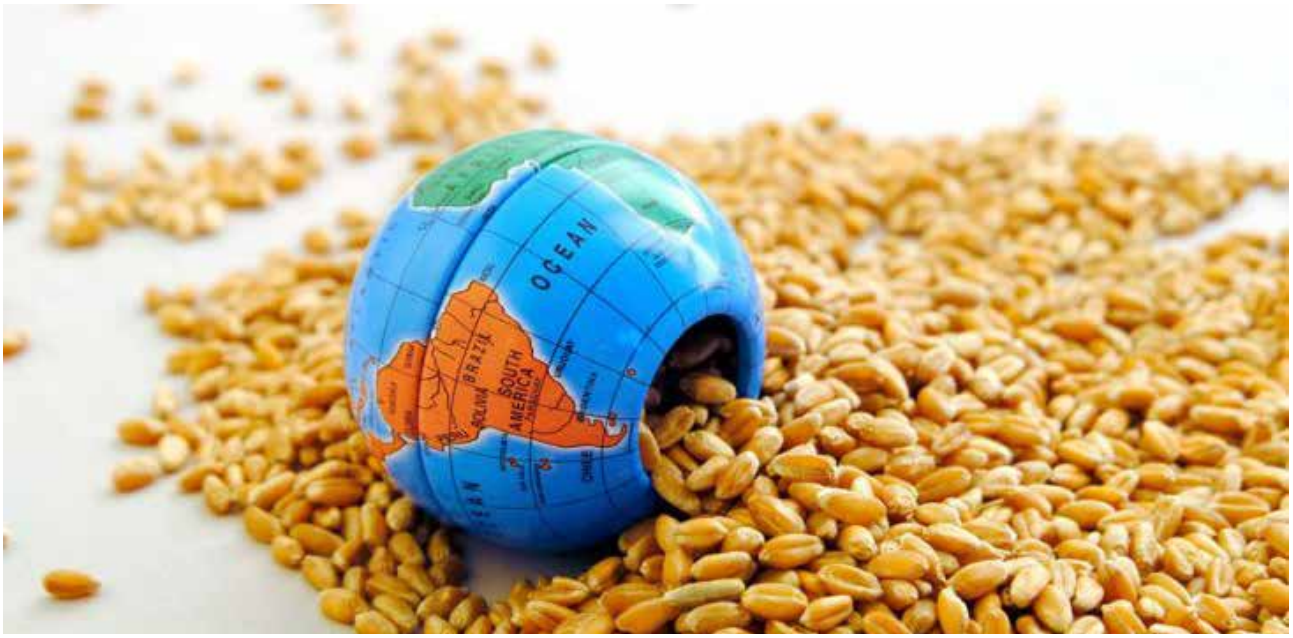

يُعدُّ الأمن الغذائي عاملاً أساسياً لرفاهية الإنسان والإستقرار المجتمعي، ويُمثل توافر الطعام المغذي وإمكانية الوصول إليه والقدرة على تحمل تكاليفه عبئاً على جميع السكان. وفي المنطقة العربية، ورغم مواردها الطبيعية الهائلة، يظل الأمن الغذائي مصدر قلق مُلحّ، ويتأثر بعوامل مختلفة بما في ذلك تغيُّر المناخ، وعدم الإستقرار السياسي، والنمو السكاني، والفوارق الإقتصادية. ويُمكن تلخيص التحديات الأساسية للأمن الغذائي العربي بالعوامل التالية:

أولاً. تغيّر المناخ: المنطقة العربية معرضة بدرجة كبيرة للآثار السلبية لتغيُّر المناخ، بما في ذلك ندرة المياه والتصحر والظواهر الجوية المتطرفة. وتهدّد هذه الظواهر الإنتاجية الزراعية، وخصوصاً في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، مما يؤدي إلى إنخفاض غلة المحاصيل والإنتاج الحيواني.

ثانياً. عدم الإستقرار السياسي: تؤدي الصراعات السياسية المستمرة والإضطرابات في العديد من البلدان العربية إلى تعطيل إنتاج الغذاء وشبكات التوزيع والوصول إلى الأسواق. وغالباً ما تشهد مناطق النزاع نزوح السكان، وتدمير البنية التحتية، وتعطيل طرق التجارة، مما يؤدي إلى تفاقم إنعدام الأمن الغذائي بين المجتمعات الضعيفة.

ثالثاً. ندرة المياه: تمثل ندرة المياه تحدياً كبيراً في المنطقة العربية، وتتفاقم بسبب النمو السكاني، والتوسع الحضري، والممارسات غير الفعّالة لإدارة المياه. وتستهلك الزراعة جزءاً كبيراً من الموارد المائية المتاحة (نحو 85 **%** بحسب بعض التقديرات)، مما يؤدي إلى إستنزاف المياه الجوفية بشكل غير مستدام والتنافس بين المستخدمين الزراعيين والصناعيين والمنزليين.

رابعاً. الإعتماد على الواردات الغذائية: تعتمد العديد من الدول العربية بشكل كبير على الواردات الغذائية لتلبية الطلب المحلي، وتحديداً الحبوب التي تبلغ نسبة الاعتماد على الواردات منها 65 **%**، مما يجعل تلك الدول عرضة للتقلبات في أسعار الغذاء العالمية، وأسعار صرف العملات، والإضطرابات التجارية. كما يعرّض الإعتماد على الواردات هذه الدول لمخاطر سلسلة التوريد ويحد من قدرتها على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي.

خامساً. التفاوتات الإقتصادية: تساهم التفاوتات الإقتصادية داخل البلدان العربية وفي ما بينها في زيادة التفاوت في الحصول على الغذاء والقدرة على تحمل تكاليفه، حيث تُواجه المجتمعات المهمّشة تحدّيات أكبر في تلبية إحتياجاتها الغذائية. إن إرتفاع مستويات الفقر والبطالة وعدم المساواة في الدخل يعوّق قدرة الأسر على شراء الأطعمة المغذية والحفاظ على وجبات غذائية كافية.

يعرض هذا التقرير تحديات الأمن الغذائي العربي بشكل عام، وتداعيات التغيُّر المناخي بشكل خاص، مع عرض لعدد من المقترحات التي تساعد في التخفيف من تلك التداعيات.

تداعيات التغيُّر المناخي على الأمن الغذائي العالمي

وفق قاعدة بيانات **Centre for Research on the Epidemiology of Disasters** في بلجيكا، والتي تحتوي على سجلات الأحداث المتطرفة، فقد تسببت الكوارث الطبيعية في وفاة ما يقرب من 31000 شخص وخسائر اقتصادية تقدر بنحو 224 مليار دولار في العام 2022 وحده، كما أثّرت على أكثر من 185 مليون شخص حول العالم. وقد زاد تواتر أحداث الكوارث الطبيعية من 100 حدث سنوياً في جميع

أنحاء العالم في فترة السبعينيات من القرن الماضي إلى حوالي 400 حدث سنوياً خلال العشرين عاماً الماضية.

وبحسب منظمة الفاو، فُقد على مدى السنوات الثلاثين الماضية نحو 3.8 تريليونات دولار من المحاصيل والإنتاج الحيواني نتيجة الكوارث الطبيعية، وهو ما يُعادل متوسط خسارة سنوية قدرها 123 مليار دولار، وهو ما يعادل نسبة 5 % من الناتج الإجمالي الزراعي العالمي السنوي. وقد زادت الخسائر على مدى 30 عاماً في جميع مجموعات المنتجات الزراعية الرئيسية، حيث بلغ متوسط الخسائر السنوي 69 مليون طن من الحبوب، و40 مليوناً من الفواكه والخضروات، و16 مليوناً من اللحوم ومنتجات الألبان والبيض، بسبب الأحداث المناخية المتطرفة. وتُظهر البيانات المستمدة من تقييمات إحتياجات ما بعد الكوارث أن ما يقرب من 23 % من إجمالي الخسائر الإقتصادية الناجمة عن الكوارث يتكبدها قطاع الزراعة تحديداً. وتكبّدت البلدان المنخفضة الدخل أعلى الخسائر بسبب تلك الأحداث المتطرفة، بما يصل إلى 10-15 % من ناتجها المحلي الإجمالي الزراعي. وتُعد درجات الحرارة القصوى والجفاف والفيضانات والعواصف من المخاطر الرئيسية التي تسبب خسائر في الزراعة في جميع أنحاء العالم. وأدّت خسائر الإنتاج الزراعي إلى انخفاض كبير في توافر المُغذّيات، حيث قدرت منظمة الفاو فقدان الطاقة الغذائية بنحو 147 سعرة حرارية للشخص الواحد يومياً على المستوى العالمي من العام 1991 إلى العام 2021، أي ما يعادل متوسط إحتياجات حوالي 400 مليون رجل أو 500 مليون امرأة خلال عام واحد. وبشكل عام، فإن المخاطر التي تؤثر على الزراعة تنتشر في كل مكان وتتزايد بمعدل يفوق الجهود المبذولة للحدّ منها.

كما يؤدّي تغيُّر المناخ إلى عوامل أخرى مثل الأوبئة والصراعات والإستخدام غير المستدام للأراضي، مما يُفاقم مخاطر الأمن الغذائي، ويخلق شبكة معقدة من التحديات المترابطة. ويتطلّب التصدّي لهذه التحدّيات إتخاذ تدابير إستباقية والإستثمار في إستراتيجيات الحدّ من مخاطر الكوارث. وهنا، تُعد الجهود المبذولة لتعزيز قدرات جمع البيانات وتحليلها أمراً بالغ الأهمية لتحسين فهم ومعالجة المشهد المتطور لمخاطر الكوارث في الزراعة.

وعليه، فإن زيادة المرونة **Resilience** (أي القدرة على التعامل مع الإضطرابات أو تأثير الأحداث السلبية) وقدرات المجتمع أو النظام الاجتماعي البيئي على التكيُّف، تتطلّب تغييرات كبيرة في الممارسات الحالية وتحسين الوصول إلى الموارد وتعبئتها. فبحسب منظمة الفاو، إن تطوير معلومات أفضل عن التأثيرات والمخاطر بشكل متسق ومدمج بشكل مناسب على جميع المستويات سيسمح للمجتمعات الزراعية على المستويين المحلي والوطني بتحديد أفضل الاستراتيجيات الممكنة لتخفيف أو تقليل تأثير الأحداث المستقبلية. وفي الوقت ذاته، فإن الجهود الرامية إلى منع خلق مخاطر جديدة والحد من المخاطر القائمة قبل وقوع الكارثة، وبناء القدرات على التكيُّف أثناء الكارثة، وتطوير تدابير الإستجابة بعد وقوع الكارثة، يجب أن تنتشر على نطاق واسع لتحقيق أهداف خطة العام 2030 للتنمية المستدامة وإتفاق باريس للمناخ. كما يتطلب ذلك تحوّلاً نموذجياً شاملاً للقطاعات في الأنشطة الزراعية والخطط والسياسات والتمويل لزراعة ثقافة الوقاية الإستباقية والحد من المخاطر.

تداعيات التغيُّر المناخي على القطاعات المختلفة في المنطقة العربية

يُشكل تغيّر المناخ تحدياً كبيراً أمام الأمن الغذائي والتنمية المستدامة في المنطقة

العربية، ويؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأكثر فقراً وضعفاً. ويشير البنك الدولي إلى أن الطقس المتطرّف والكوارث الطبيعية قد أديا إلى نزوح ثلاثة أضعاف عدد الأشخاص الذين تسبّبت الحروب بنزوحهم خلال العام 2019. وأضاف البنك الدولي أن أكثر من 95 % من هذه الكوارث الطبيعية كانت نتيجة المخاطر المرتبطة بالطقس مثل العواصف والفيضانات. فعلى سبيل المثال، تعرّضت ليبيا لعاصفة غير مسبوقة، مما أدى إلى سقوط آلاف الضحايا وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية والمنازل.

وتواجه المنطقة العربية عواقب وخيمة ناجمة عن تغيُّر المناخ، أكثر من أجزاء أخرى من العالم. ففي الواقع، ترتفع درجة حرارة المنطقة بمعدل ضعف المتوسط العالمي. وفي حلول العام 2050، من المتوقع أن تكون المنطقة العربية أكثر دفئاً بمقدار 4 درجات مئوية، وهو أعلى بكثير من هدف إتفاق باريس للمناخ البالغ 1.5 درجة مئوية. ومع إرتفاع درجات الحرارة، فإن التحدّيات الأكثر إلحاحاً التي تواجه المنطقة اليوم هي مترابطة، وتشمل في المقام الأول ندرة المياه، وإرتفاع درجات الحرارة، وإرتفاع مستوى سطح البحر، والهجرة المناخية.

وأصبحت حالات الجفاف أكثر تواتراً وشدة في الدول العربية، مما يؤدي إلى تفاقم التحدّيات التي يواجهها القطاع الزراعي، بما في ذلك ندرة المياه. وتشير تقديرات البنك الدولي أنه في حلول العام 2050، يُمكن أن تؤدي ندرة المياه المرتبطة بالمناخ إلى خسائر إقتصادية تعادل 14 % من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية. علاوة على ذلك، فإن 45 % من إجمالي المساحة الزراعية في المنطقة هي معرّضة للملوحة وإستنزاف مغذيات التربة.

كما أنه ومن الممكن أن ينخفض توافر المياه والإنتاجية الزراعية بنسبة 30 % أخرى في حلول العام 2050.

ومن التهديدات البارزة الأخرى الناجمة عن تغيُّر المناخ هي النزوح الناجم عن الجفاف وإرتفاع منسوب مياه البحر. وبالنسبة إلى النقطة الأخيرة تحديداً، نُشير الى أن قرابة 9 % من السكان الذين يعيشون في المناطق الساحلية في المنطقة العربية يسكنون على إرتفاعات تساوي خمسة أمتار أو أقل من مستوى سطح البحر.

وتُعد المنطقة العربية أكثر المناطق التي تعاني الإجهاد المائي في العالم. فمن بين أكثر 17 دولة تعاني نقص المياه في العالم، هناك 11 دولة عربية. ويؤدي النمو السكاني السريع والتوسع الحضري إلى زيادة الضغط على موارد المياه الطبيعية الشحيحة أصلاً. وفي الواقع، يُعدّ سكان المنطقة أكبر مستهلكي المياه يومياً للفرد في العالم، لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث يبلغ متوسط إستخدام الفرد اليومي من المياه حوالي 560 لتراً. وبالإضافة إلى إنخفاض نسبة هطول الأمطار وزيادة تواتر حالات الجفاف، فإن تغيُّر المناخ سيختبر بشدة قدرة المنطقة على توفير المياه لسكانها وصناعاتها، حيث من المتوقع أن تنخفض كمية هطول الأمطار في المنطقة بنسبة 20

إلى 40% في عالم أكثر حرارة بمقدار درجتين مئويتين.

وهذه القضية مثيرة للقلق بشكل خاص لأن الإنتاج الزراعي في المنطقة يعتمد على الأمطار بنسبة 70 %، والذي يتركز بشكل أساسي في الجزائر والعراق والمغرب والسودان وسوريا وتونس. وتشير التقديرات إلى أن غلّات المحاصيل يُمكن أن تنخفض بنسبة تصل إلى 30 % في عالم أكثر دفئاً بمقدار درجتين مئويتين، وبنسبة 60 % تقريباً في عالم أكثر دفئاً بمقدار 4 درجات مئوية. إن ندرة هطول الأمطار وعدم القدرة على التنبؤ بها بسبب تغيُّر المناخ سوف تؤثر بشكل مباشر على قطاع الزراعة في الدول العربية، فضلاً عن المجتمعات الريفية التي ستكون الأكثر تضرُّراً نتيجة خسارة المحاصيل والماشية. وكل هذه العوامل ستخلق سلسلة من التحديات التي سيكون لها تأثيرات سلبية طويلة المدى، وتحديداً إنعدام الأمن الغذائي. وتُظهر النماذج المناخية الإقليمية أن هذه التأثيرات سوف تزداد سوءاً، حيث ستكون أقوى التأثيرات محسوسة في أشهر الصيف (يونيو/ حزيران – أغسطس/ آب)، والتي من المعروف أنها تُسجل درجات حرارة مرتفعة جداً. وفي حلول العام 2050، وحتى لو كان متوسط إرتفاع درجة الحرارة العالمية يقتصر على درجتين مئويتين، يقدّر البنك الدولي أن تشهد المنطقة زيادة في متوسط درجات الحرارة في الصيف بنحو 4 درجات مئوية – أي ضعف المتوسط العالمي.

وعلى غرار تأثيرات ندرة المياه، يُمكن أن تشجع موجات الحرارة التحضّر السريع من خلال تعطيل الأنماط البيئية التي تعتمد عليها الصناعات الزراعية، مما يدفع المجتمعات الريفية إلى الإنتقال إلى المدن الصناعية بحثاً عن العمل. وسوف يؤدي التركيز المفرط للسكان في المناطق الحضرية إلى تفاقم ظاهرة الإحتباس الحراري التي يسبّبها الإنسان، مما يخلق تأثيراً دورياً يزيد من شدّة موجات الحر بمرور الوقت.

ويُمكن ملاحظة هذه الظاهرة بالفعل في الدول العربية المُطلّة على البحر الأبيض المتوسط، حيث تضاعف عدد السكان أربع مرات بين عامي 1960 و2015، وإرتفعت درجة التحضر من 35 % إلى 64 %. وقد شهدت منطقة البحر الأبيض المتوسط أيضاً تقلّبات مناخية كبيرة خلال العقود الأخيرة وتأثرت على وجه الخصوص بموجات حرّ شديدة وحالات الجفاف. وسوف يؤدي إرتفاع درجات الحرارة في الصيف في السنوات المقبلة إلى زيادة تواتر وشدة مثل هذه الأحداث المتطرفة، مما يسبّب ضغوطاً بيئية وإجتماعية وإقتصادية إضافية. مع الاشارة إلى أنه بالنسبة إلى المنطقة العربية ككل، فقد إنخفضت نسبة سكان المناطق الريفية من 69 % في العام 1960 الى 40 % في العام 2022.

رسم بياني 1: سكان الريف كنسبة من مجموع السكان (%)

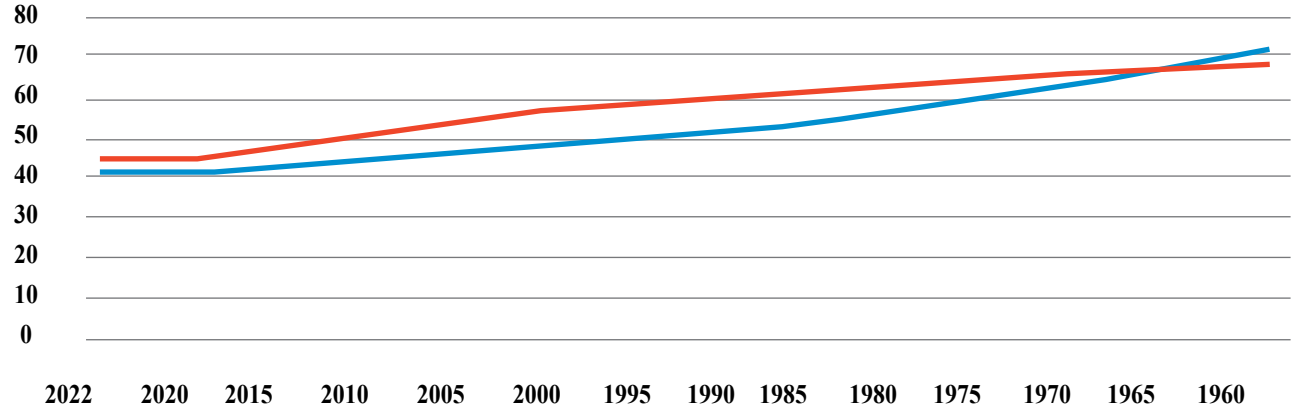

رسم بياني 1: سكان الريف كنسبة من مجموع السكان (%)

رسم بياني 2: العاملون في قطاع الزراعة كنسبة من مجمل اليد العاملة (%)

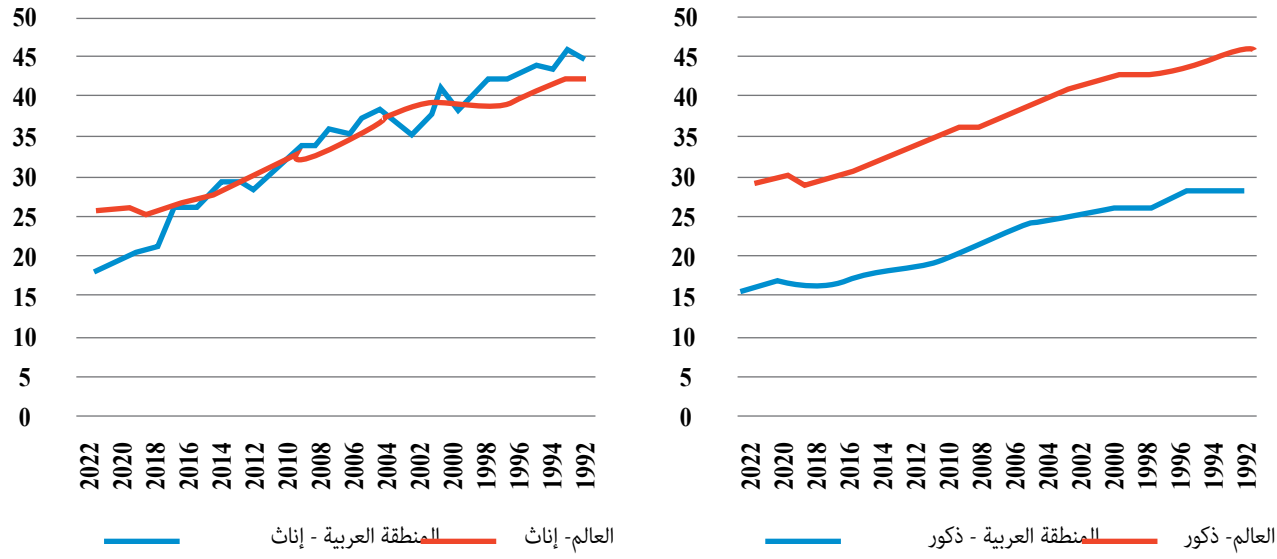

المصدر: البنك الدولي

ويوجد تهديد بيئي آخر يُمكن أن يتفاقم بسبب إرتفاع درجات الحرارة وهو إرتفاع مستوى سطح البحر، والذي له آثار خطيرة على المدن الساحلية والزراعة والقطاعات الأخرى التي تعتمد على الجغرافيا مثل السياحة. فعلى سبيل المثال، في حال زادت حرارة الأرض بمقدار 1.5 درجة مئوية، ستشهد مدن مثل تونس وطنجة ومسقط إرتفاعاً في مستوى سطح البحر يتراوح بين 0.2 متر و0.5 متر في حلول نهاية القرن. وفي حالة إرتفاع درجة حرارة الأرض بمقدار 4 درجات مئوية في المستقبل، من المتوقع أن يصل مستوى سطح البحر في المدن المذكورة إلى حوالي متر واحد. إن إرتفاع مستوى سطح البحر، مترافقاً مع العواصف والأمطار غير المنتظمة، سيجعل الفيضانات أكثر احتمالاً، ما سوف يُعرّض أكثر من 100 مليون شخص للخطر في المدن الساحلية العربية في حلول العام 2030، ويسبب أضراراً للبنية التحتية الساحلية بمليارات الدولارات.

أخيراً، سوف يكون لهذه التهديدات البيئية آثار إجتماعية خطرة، إذ من المحتمل جداً أن يؤدي تأثير تغيُّر المناخ على ندرة المياه، وإرتفاع درجات الحرارة، وإرتفاع مستوى

سطح البحر إلى دفع الناس في المنطقة العربية إلى الخروج من مجتمعاتهم بحثاً عن ظروف أكثر ملاءمة للعيش. وبالتالي، فإن هجرة جماعية بسبب المناخ ستشكل ضغطاً على الدول في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك موارد الغذاء والمياه. في الواقع، تشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه في حلول العام 2050، سيكون هناك أكثر من 200 مليون مهاجر بسبب المناخ على مستوى العالم. كما من المتوقع أن يصبح 6% من إجمالي سكان شمال أفريقيا مهاجرين بسبب المناخ، وهو ما يعادل نحو 13 مليون انسان.

ولتعزيز القدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ، قام بعض بلدان المنطقة بالفعل بمراجعة مساهماتها المحددة وطنياً بموجب اتفاق باريس لتكون أكثر طموحاً، مع الإلتزام بزيادة الإستثمارات في العمل المناخي والقدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ. ومع تزايد تهديد تغيُّر المناخ في المنطقة العربية، بدأ العديد من البلدان العربية بإتخاذ مبادرات لتشجيع الناس على المشاركة في العمل المناخي. إن التصدّي لتغيُّر المناخ يتطلّب بذل جهود جماعية ومتضافرة من جميع قطاعات المجتمع، حيث من الأهمية بمكان أن يلعب الجميع دوراً نشطاً في العمل المناخي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحديداً الهدف 13. ويُركز الهدف 13 من أهداف التنمية المستدامة على العمل المناخي، بهدف تعزيز القدرة على الصمود والقدرة على التكيُّف مع المخاطر المرتبطة بالمناخ والكوارث الطبيعية في جميع البلدان ودمج العمل في شأن تغيُّر المناخ في السياسات والاستراتيجيات والخطط الوطنية.

الأمن الغذائي العربي في ظل التغيّر المناخي

يفرض تغيّر المناخ تحدّيات كبيرة على الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، ولكن تأثيره واضح بشكل خاص في المنطقة العربية، حيث تتفاقم نقاط الضعف بسبب ندرة المياه والتصحُّر والعوامل الإجتماعية والسياسية الأخرى. ويُمكن تلخيص التأثيرات الأساسية للتغيُّر المناخي على الأمن الغذائي العربي بالتالي:

أولاً. ندرة المياه والجفاف: تتميّز المنطقة العربية بمناخات قاحلة وشبه قاحلة، مما يجعلها معرضة بشدّة لندرة المياه والجفاف الذي يتفاقم بسبب تغيُّر المناخ. يؤدي إنخفاض هطول الأمطار، وزيادة معدّلات التبخُّر، وأنماط هطول الأمطار غير المنتظمة إلى تقليل توافر المياه لأغراض الري، مما يؤثر سلباً على غلّات المحاصيل والإنتاج الحيواني.

ثانياً. تراجع الإنتاجية الزراعية: يؤثر إرتفاع درجات الحرارة، إلى جانب ندرة المياه، سلباً على الإنتاجية الزراعية، مما يؤدي إلى إنخفاض إنتاجية المحاصيل، وفقدان الأراضي الصالحة للزراعة، وإنخفاض القدرة الإستيعابية للماشية. كما يؤدي الإجهاد الحراري والآفات والأمراض إلى إضعاف صحة المحاصيل والمساهمة في خسائر الغلة، لا سيما في المحاصيل الأساسية مثل القمح والشعير والتمور.

ثالثاً. التصحُّر وتدهور الأراضي: يؤدي تغيُّر المناخ إلى تسريع وتيرة التصحُّر وتدهور الأراضي في المنطقة العربية، مما يقلّل من إنتاجية الأراضي الزراعية ويؤدي إلى تفاقم تآكل التربة والتملّح وزحف الصحراء. فالتربة المتدهورة أقلّ قدرة على الصمود في وجه الظواهر الجوية المتطرفة وأقل قدرة على دعم الغطاء النباتي، مما يشكل تهديداً لإنتاج الغذاء.

رابعاً. التأثير على سلاسل الإمدادات الغذائية: يؤدي إنقطاع سلاسل الإمدادات الغذائية بسبب الأحداث المناخية القاسية، مثل الفيضانات والعواصف وموجات الحر، إلى تفاقم إنعدام الأمن الغذائي من خلال إعاقة الإنتاج الزراعي والنقل والتوزيع. وتواجه المجتمعات الضعيفة، وخصوصاً تلك الموجودة في المناطق الريفية النائية ومناطق النزاع، صعوبات في الوصول إلى أسواق المواد الغذائية والمدخلات الأساسية.

خامساً. الآثار الإجتماعية والإقتصادية: تؤدي الآثار السلبية لتغيُّر المناخ على الأمن الغذائي إلى تفاقم الفقر، وتفاقم عدم المساواة الاجتماعية، وتقويض سبل العيش في المنطقة العربية. وتتأثر المجتمعات الريفية التي تعتمد على الزراعة في معيشتها ودخلها بشكل غير متناسب، مما يؤدي إلى إنعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والنزوح.

تقف المنطقة العربية عند منعطف حَرِج في ما خصّ الأمن الغذائي. فقد ضربت المنطقة صدمات عدة في السنوات الأخيرة، وعلى رأسها جائحة «كوفيد19-» والحرب الروسية - الأوكرانية. علاوة على ذلك، أدّت الظواهر الجوية المتطرفة وحالات الجفاف إلى إنخفاض المحاصيل في العديد من البلدان المنتجة للقمح في المنطقة. وتشير تقديرات منظمة الفاو إلى أن حجم الفجوة الغذائية في المنطقة العربية قد زاد من 20 مليار في بداية عقد الـ 2000 الى 75 مليار دولار في العام 2023.

وبحسب Near East and North Africa Regional Overview of Food Security and Nutrition الصادر عن الأمم المتحدة في العام 2023، وصل الجوع في البلدان العربية في العام 2022 إلى أعلى مستوياته منذ العام 2000، حيث بلغ عدد الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية قرابة 60 مليون شخص في العام 2022، أي أعلى بنسبة 75.9 % عمّا كان عليه في العام 2000. ويمثل هذا الرقم نسبة 12.9 % من السكان، وهو أعلى من المتوسط العالمي البالغ 9.2 %.

وقد أثّر انعدام الأمن الغذائي المتوسط أو الشديد على نحو 170 مليون شخص، أي نسبة 36.6 % من السكان. كما يعاني 61 مليون شخص من إنعدام الأمن الغذائي الحاد. وبحسب التقرير، تُعدّ الصراعات وتغيُّر المناخ والتباطؤ الإقتصادي والإضطرابات الإجتماعية من الأسباب الرئيسية لإنعدام الأمن الغذائي في المنطقة العربية. وعلاوة على ذلك، يؤدي عدم المساواة في الدخل والفقر إلى تضخيم التأثير السلبي لتلك العوامل. ويوجد أكثر من ثلثي الأشخاص الذين يعانون نقص التغذية في البلدان العربية في البلدان التي تشهد صراعات، كما يعيش ما يقرب من نصف الذين يعانون الجوع في البلدان الأقل نمواً.

وقد وصلت أسعار السلع الأساسية الدولية إلى مستوى قياسي في مارس/ آذار 2022 بسبب تأثيرات جائحة «كوفيد19-» والحرب الروسية - الأوكرانية. وتعتمد المنطقة العربية بشكل كبير على المواد الغذائية المستوردة، كما تعتمد العديد من الدول العربية على المواد الغذائية المستوردة من منطقة البحر الأسود تحديداً.

وبالإضافة إلى ذلك، أدّت حالات الجفاف في المنطقة إلى إنخفاض غلّات العديد من البلدان، مما أدى إلى زيادة متطلبات الاستيراد في المنطقة. وتضع محدودية الأراضي والمياه والنمو السكاني السريع عبئاً إضافياً على النظم الزراعية الغذائية الإقليمية.

وقد جعلت هذه التحدّيات المنطقة معرضة بشدة لأسواق السلع الأساسية الدولية، بما في ذلك صدمات جانب العرض والأسعار. وأدى إرتفاع أسعار المواد الغذائية الدولية إلى زيادة فواتير الواردات الغذائية، والضغط على أسعار صرف العملات الأجنبية، وتسبّب في إرتفاع معدّلات تضخُّم المواد الغذائية المحلية، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية وإلى أزمة تكلفة المعيشة، لا سيما بالنسبة إلى السكان الأكثر ضعفاً لأنهم يُنفقون جزءاً أكبر من دخلهم على الطعام.

رسم بياني 3: مؤشر أسعار السلع الغذائية ومؤشر أسعارالحبوب عالمياً (سنة الأساس 2016 = 100 نقطة)

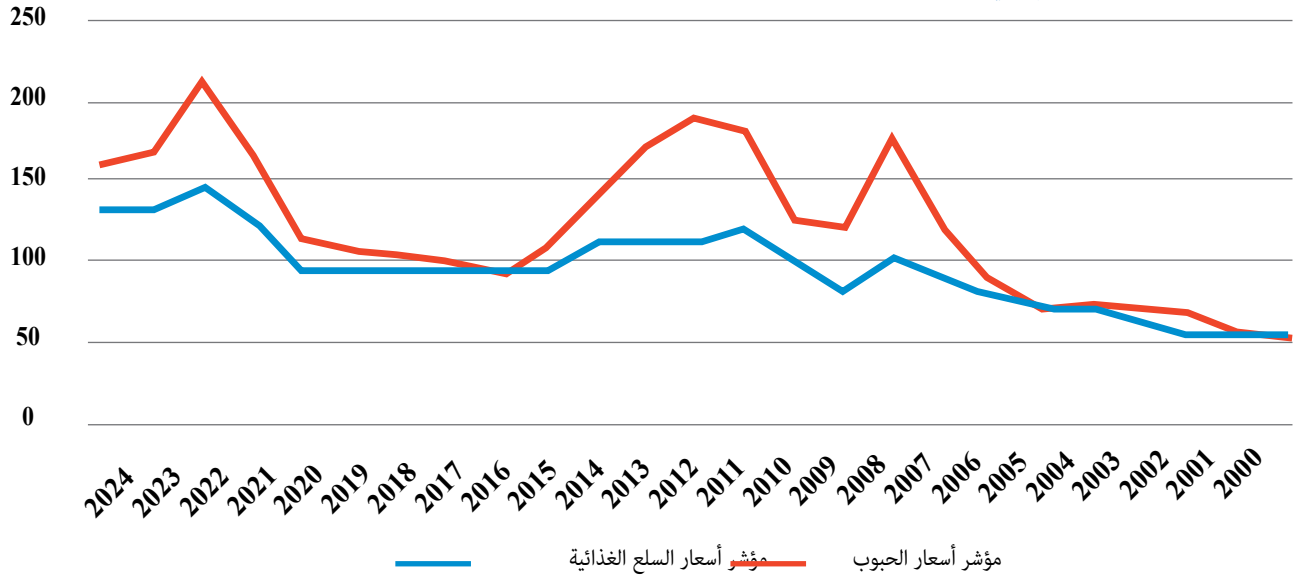

المصدر: صندوق النقد الدولي

ملاحظات: يشمل مؤشر أسعار السلع الغذائية مؤشرات أسعار الحبوب والزيوت النباتية واللحوم والمأكولات البحرية والسكر والموز والبرتقال. يشمل مؤشر أسعار الحبوب مؤشرات أسعار القمح والذرة والأرز والشعير

إن تضخُّم أسعار المواد الغذائية لا يُهدّد الأمن الغذائي فحسب، بل يُهدّد أيضاً التغذية الجيدة والصحة. فمنذ العام 2017، إرتفعت تكلفة النظام الغذائي الصحي في الدول العربية سنوياً. كما أن لتضخم أسعار المواد الغذائية آثاراً طويلة الأمد على النتائج التغذوية والصحية، وخصوصاً بالنسبة إلى الأطفال، على سبيل المثال، من خلال زيادة خطر التقزم.

الحلول المقترحة لتعزيز الأمن الغذائي العربي

لتعزيز الأمن الغذائي العربي، يجب على صانعي القرار إعتماد إستراتيجيات تتناول العوامل التي تهدد الأمن الغذائي وهي:

أولاً. التخفيف من تأثير التغيُّر المناخي، وذلك عبر:

• الإدارة المستدامة للمياه: من الممكن أن يؤدي تنفيذ ممارسات فعّالة لإدارة المياه، مثل الري بالتنقيط، وتجميع مياه الأمطار، وإعادة تغذية المياه الجوفية، إلى تعزيز إنتاجية المياه، وتحسين القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف، وإستدامة الإنتاج الزراعي في المناطق التي تعاني نقص المياه.

• الزراعة المقاومة للمناخ: إن تعزيز الممارسات الزراعية المقاومة للمناخ، بما في ذلك تنويع المحاصيل، والحراجة الزراعية، والزراعة المحافظة على الموارد، وإستخدام أصناف المحاصيل التي تتحمل الجفاف، يُمكن أن يعزّز الإنتاجية الزراعية، وخصوبة التربة، وقدرة النظام البيئي على الصمود في وجه تغيُّر المناخ.

• تعزيز أنظمة الإنذار المبكر: يُمكن أن يؤدي تعزيز أنظمة الإنذار المبكر للظواهر الجوية المتطرّفة والمخاطر المرتبطة بالمناخ إلى تسهيل الإستجابة في الوقت المناسب والتخطيط للتكيُّف، مما يُمكّن المزارعين وواضعي السياسات والوكالات الإنسانية من التخفيف من آثار تقلُّب المناخ على الأمن الغذائي.

• الإستثمار في البحث والإبتكار: الإستثمار في البحث والإبتكار لتطوير التكنولوجيات الذكية مناخياً، وتقنيات الزراعة المستدامة، وأصناف المحاصيل القادرة على الصمود والمصمّمة خصّيصاً لتتناسب مع الظروف البيئية الزراعية المحلية، من الممكن أن يعمل على تمكين المزارعين من التكيُّف مع تغيُّر المناخ وإدارة الموارد الطبيعية على نحو مستدام.

• بناء القدرات المؤسسية: يُمكن أن يؤدي تعزيز القدرات المؤسسية للتكيُّف مع تغيُّر المناخ، والحدّ من مخاطر الكوارث، وخدمات الإرشاد الزراعي إلى تعزيز الحوكمة، وتماسك السياسات، والتنسيق بين أصحاب المصلحة المشاركين في جهود الأمن الغذائي والقدرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ.

ثانياً. التخفيف من تأثير الصراعات الاقليمية والمحلية، وذلك عبر:

• منع الصراعات الإقليمية وحلّها: إن معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، وتعزيز الحوار، وحلّ المظالم السياسية أمر ضروري لمنع الصراعات وتقليل تأثيرها على الأمن الغذائي. ويمكن لحل النزاعات أن يساعد في إستعادة الإستقرار وخلق بيئة مواتية لإنتاج الغذاء وتوزيعه.

• حماية الأصول الزراعية والبنية التحتية: إن حماية الأصول الزراعية، بما في ذلك الأراضي الزراعية والماشية وأنظمة الري، من التدمير والنهب أثناء الصراعات أمر ضروري للحفاظ على القدرة على إنتاج الغذاء. إن الإستثمار في إعادة تأهيل وإعادة بناء البنية التحتية المتضررة يمكن أن يستعيد الإنتاجية الزراعية ويعزّز الأمن الغذائي في حالات

ما بعد الصراع.

• تعزيز حوكمة الأمن الغذائي: يُعد تعزيز حوكمة الأمن الغذائي وتنسيق السياسات والقدرات المؤسسية أمراً ضرورياً لضمان الإستجابة الفعّالة وآليات التعافي في السياقات المتأثرة بالصراعات. يُمكن أن يؤدي تعزيز التنسيق بين الوكالات الحكومية والمنظمات الإنسانية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني إلى تحسين إستهداف برامج المساعدة الغذائية وتسليمها ومراقبتها.

ثالثاً. التخفيف من تأثير الصراعات الجيوسياسية العالمية، وذلك عبر:

• تعزيز السيادة الغذائية والقدرة المحلية على الصمود: يُمكن أن يؤدي تعزيز السيادة الغذائية والنظم الغذائية المحلية ومبادرات بناء القدرة على الصمود التي تقودها المجتمعات المحلية إلى تقليل الإعتماد على أسواق الغذاء العالمية وتعزيز قدرة السكان الضعفاء في المنطقة العربية على الصمود. ومن الممكن أن يؤدي دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والأنظمة الغذائية الأصلية، والممارسات الزراعية الإيكولوجية إلى تعزيز إنتاج الغذاء المحلي، وتعزيز الأمن الغذائي، وتمكين المجتمعات المهمشة.

• تمكين المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية: يُعد تمكين منظمات المجتمع المدني والجهات الفاعلة المحلية والمبادرات المجتمعية أمراً ضرورياً لتعزيز بناء القدرة على الصمود على المستوى الشعبي والتنمية المستدامة في السياقات المتأثرة بالصراع. إن دعم المبادرات المحلية وجهود بناء القدرات والنهج التشاركي يُمكن أن تُعزّز مرونة المجتمع والتماسك الإجتماعي والحوكمة الشاملة، مما يُساهم في الأمن الغذائي على المدى الطويل في المنطقة العربية.

رابعاً. زيادة التمويل للزراعة، وذلك عبر:

• تحسين الوصول إلى الإئتمان: يتطلّب تعزيز فرص حصول المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والشركات الزراعية على الإئتمان تدخلاً من صانعي السياسات للحدّ من مخاطر الإقراض، وخفض أسعار الفائدة، وتحسين الثقافة المالية. إن إنشاء مؤسسات الإقراض الزراعية المتخصصة، وتوفير ضمانات الائتمان، وتشجيع آليات التمويل المبتكرة، من شأنه أن يعمل على توسيع القدرة على الوصول إلى التمويل وتحفيز الإستثمار الزراعي.

• تعزيز سلاسل القيمة الزراعية: يُمكن أن يؤدي تعزيز سلاسل القيمة الزراعية من خلال الإستثمارات المستهدفة في البنية التحتية للسوق، والخدمات اللوجستية، ومرافق التصنيع الزراعي إلى تحسين الوصول إلى الأسواق وتعزيز القدرة التنافسية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في المنطقة العربية. ويُمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص، وحوافز الإستثمار، وآليات تمويل سلسلة التوريد، أن تُحفّز إستثمارات القطاع الخاص في تنمية سلاسل القيمة.

• تعزيز الشمول المالي: يُمكن أن يؤدي تعزيز الشمول المالي من خلال التوسع في الخدمات المصرفية الريفية، ومنصّات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، وأنظمة الدفع الرقمية إلى تعزيز وصول المجتمعات المحرومة في المنطقة العربية إلى التمويل. ومن الممكن أن تعمل برامج الثقافة المالية، ومبادرات بناء القدرات، والإصلاحات التنظيمية على تمكين الأسر الريفية من الإستفادة من الخدمات المالية

بفعالية وإدارة المخاطر.

• تسهيل الإستثمار في الإبتكار: يتطلب تسهيل الإستثمار في الإبتكار وتبني التكنولوجيا دعم السياسات للبحث والتطوير، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات في القطاع الزراعي. ومن الممكن أن يؤدي إنشاء صناديق الإبتكار، وحاضنات الأعمال، ومجمعات التكنولوجيا إلى تحفيز إستثمارات القطاع الخاص في حلول التكنولوجيا الزراعية، وتعزيز النمو القائم على الإبتكار والقدرة على الصمود في أنظمة إنتاج الغذاء.

• تعزيز آليات إدارة المخاطر: يمكن لتعزيز آليات إدارة المخاطر، بما في ذلك خطط التأمين ومجموعات الإدخار وبرامج الحماية الإجتماعية، بناء القدرة على مواجهة الصدمات الإقتصادية والمخاطر المرتبطة بالمناخ في المنطقة العربية. ومن شأن دمج إدارة المخاطر في مبادرات التمويل الزراعي وتعزيز آليات تقاسم المخاطر المجتمعية أن يُعزز القدرة على التكيُّف ويحمي الأمن الغذائي.

خامساً. التعاون العربي-العربي، وذلك عبر:

• حلول جماعية لمواجهة التحديات المشتركة: تُواجه البلدان العربية تحدّيات مشتركة تتعلق بالأمن الغذائي، بما في ذلك ندرة المياه، وتدهور الأراضي، والتعرُّض لتغيُّر المناخ. وتُعد الجهود التعاونية ضرورية لتطوير استجابات منسقة تعالج هذه التحديات بفعالية. ومن خلال تبادل المعرفة والموارد وأفضل الممارسات، تستطيع البلدان العربية تعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة إنعدام الأمن الغذائي وتعزيز التنمية الزراعية المستدامة.

• تعزيز السيادة الغذائية والإكتفاء الذاتي: يمكن للتعاون العربي أن يدعم الجهود الرامية إلى تعزيز السيادة الغذائية والاكتفاء الذاتي في المنطقة. ومن خلال الإستثمار في إنتاج الغذاء المحلي، ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة، والحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي، تستطيع البلدان العربية تقليل الاعتماد على الواردات الغذائية وتعزيز مرونة الأمن الغذائي. ويُمكن للمبادرات الإقليمية الرامية إلى تعزيز الزراعة المستدامة، وحماية الموارد الطبيعية، وتمكين المجتمعات الريفية أن تساهم

في تحقيق أهداف الأمن الغذائي على المدى الطويل.

• التجارة الإقليمية وتكامل الأسواق: يُمكن للتعاون العربي أن يُسهل التجارة الإقليمية وتكامل الأسواق، ويعزّز التخصيص الفعّال للموارد الغذائية ويُعزّز الأمن الغذائي. ومن خلال خفض الحواجز التجارية، ومواءمة الأنظمة، وتحسين البنية التحتية للنقل، تستطيع البلدان العربية أن تخلق بيئة مواتية للتجارة البينية في السلع الغذائية. ومن الممكن أن تؤدي زيادة التجارة إلى التخفيف من نقص الإمدادات، وتحقيق الإستقرار في الأسعار، وتحسين إمكانية حصول المستهلكين على المنتجات الغذائية المتنوعة.

• تقاسم الموارد ونقل التكنولوجيا: يتيح التعاون بين البلدان العربية تبادل الموارد والخبرات والتكنولوجيات لتعزيز الإنتاجية الزراعية وإدارة الموارد. ومن الممكن أن تعمل المبادرات البحثية المشتركة، وبرامج نقل التكنولوجيا، ومنصّات تبادل المعرفة، على التعجيل بالإبداع في الزراعة المستدامة، والحفاظ على المياه، والممارسات الذكية مناخياً. ومن خلال تجميع الموارد والخبرات، تستطيع البلدان العربية معالجة التحديات المشتركة بشكل أكثر فعّالية وبناء القدرة على الصمود في مواجهة إنعدام الأمن الغذائي.

• المساعدات الإنسانية والإستجابة للأزمات: يُعدُّ التعاون العربي أمراً بالغ الأهمية لتقديم المساعدات الإنسانية والإستجابة للأزمات الغذائية في المنطقة. ومن خلال الجهود التعاونية، تستطيع البلدان العربية تنسيق جهود الإغاثة الطارئة، وتعبئة الموارد، ودعم السكان المتضررين خلال أوقات الأزمات. إن إنشاء آليات إقليمية لتوزيع المساعدات الغذائية، والتأهب لحالات الطوارئ، والإستجابة للكوارث يُمكن أن يعزّز قدرة المنطقة على مواجهة التحدّيات الإنسانية والتخفيف من تأثير إنعدام الأمن الغذائي.

• تنسيق السياسات والحوكمة: يُعزّز التعاون العربي تنسيق السياسات وإصلاحات الحوكمة التي تعزّز الأمن الغذائي والتنمية المستدامة. ومن خلال مواءمة السياسات والأنظمة والإستراتيجيات المتعلقة بالزراعة والتجارة والإستثمار، يمكن للبلدان العربية أن تخلق بيئة مواتية للأمن الغذائي. كما يُمكن للمؤسسات والأطر الإقليمية لحوار السياسات والتنسيق والرصد أن تعزّز فعّالية الإدارة وتعزّز المساءلة في مبادرات الأمن الغذائي.

في المحصّلة، تتطلّب معالجة آثار تغيُّر المناخ على الأمن الغذائي في المنطقة العربية نهجاً شاملاً يدمج التكيُّف مع المناخ، والزراعة المستدامة، وإدارة المياه، والتنمية الإجتماعية والإقتصادية. ومن خلال تبني ممارسات قادرة على التكيُّف مع تغيُّر المناخ، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر، والإستثمار في البحث والابتكار، وبناء القدرات المؤسسية، تستطيع البلدان العربية تعزيز الأمن الغذائي، وتعزيز التنمية المستدامة، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغيُّر المناخ للأجيال المقبلة.
وللصراعات في المنطقة العربية آثار عميقة وبعيدة المدى على الأمن الغذائي، وتؤدي إلى تفاقم الجوع وسوء التغذية. إن معالجة الأسباب الجذرية للصراعات، وتوسيع نطاق المساعدة الإنسانية، وحماية الأصول الزراعية، ودعم سبل العيش، وتعزيز الحوكمة، كلها أمور ضرورية للتخفيف من تأثير الصراعات على الأمن الغذائي وبناء القدرة على الصمود في المنطقة العربية.

من جهة أخرى، يفرض نقص التمويل تحديات كبيرة على الأمن الغذائي في المنطقة العربية، مما يحد من الإنتاجية الزراعية والوصول إلى الأسواق والإبتكار والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات. ويتطلّب التصدّي لهذه التحدّيات بذل جهود متضافرة لتحسين الوصول إلى الإئتمان، وتعزيز سلاسل القيمة الزراعية، وتعزيز الشمول المالي، وتسهيل الإستثمار في الإبتكار، وتعزيز آليات إدارة المخاطر. ومن خلال إعطاء الأولوية للإستثمارات في الزراعة، وتعزيز الشمول المالي، وتعزيز التنمية المستدامة، تستطيع البلدان العربية بناء القدرة على الصمود وضمان الأمن الغذائي لجميع شرائح المجتمع.

وأخيراً، إن التعاون العربي - العربي ضروري لمواجهة تحدّيات الأمن الغذائي في المنطقة العربية وتعزيز التنمية المستدامة. ومن خلال تعزيز التعاون بين البلدان العربية، وتبادل الموارد والخبرات، وتعزيز التجارة الإقليمية وتكامل الأسواق، وتعزيز تنسيق السياسات والحوكمة، يُمكن للمنطقة تحقيق قدر أكبر من المرونة في مجال الأمن الغذائي وضمان توافر الغذاء المغذي للجميع. ومن خلال تبنّي روح التضامن والتعاون، يُمكن للبلدان العربية بناء مستقبل أكثر إستدامة وأمناً غذائياً للأجيال المقبلة.

إتحاد المصارف العربية – إدارة الأبحاث والدراسات